دعـوا إلى ضـرورة تشكيل هيئـة وطنيـة مسـؤولـة عنها

خـبراء لـ (المدى): وزارة التجـارة غير قادرة علـى إدارة ملف البطاقـة التموينية

□ بغداد / أحمد عبد ربه

عزا خـبراء اقتصـاديون أسـباب تلكؤ البطاقـة التموينيـة إلى فشـل وزارة التجـارة في إدارة هـذا الملـف كـون الأخـيرة وحدهـا غـير قـادرة توزيـع مفردات البطاقة بالشكل الكامل والوقت المحدد على الرغم من أن التخصيصات المرصودة لها كافية بالشكل المطلوب . وبينـوا من خـلال أحاديثهم لـ (المدى) ضـرورة المراقبـة الفعليـة لعمليـات التعاقـد والتوزيـع لتـلافي التأخـير والنقص، بالإضـافة إلى كشف عمليات الفسـاد المالي والإداري مـن خلال هذه المراقبة.

واقـترح الخبـير الاقتصـادي ماجـد الصوري تشـكيل هيئة وطنية تنطوي تحـت لوائهـا الأجهـزة الحكوميـة المسـؤولة عـن توزيع مفـردات البطاقة التموينيـة تلافيـا للتأخـير والنقـص المتكرر الذي ينعكس سـلباً على معيشة المواطـن مبينـاً، أن هـذا المقـترح جـاء مسانداً من خبراء مختصين بهذا الشأن ولم تحصل أي استجابة له من الجهات المسؤولة .

وقال الصـوري لـ (المـدى): إن وزارة التجـارة وحدها غير قـادرة على إدارة ملـف البطاقـة التموينية ووضـعها في المسـار الصـحيح بالإضـافة إلى غياب الإرادة الحقيقية التي تقضي بحل هذه المشكلة.

وأضـاف الصـوري : إن التخصيصات المرصـودة كافية لسـد المفردات بالشكل الكامـل، موضـحاً أن طريقـة التوزيـع عشـوائية وغـير مدروسـة مـع انعدام الرقابـة الحكومية عليها بالإضـافة إلى الفسـاد المـالي والإداري الذي تشـهده عمليات البطاقة التموينية .

إلى ذلـك بـين الخبير ثامـر الهيمص أن أسباب التلكؤ تكمن في المشكلة الإدارية التي يشهدها مفصل البطاقة التموينية .

وقـال الهيمصـ لـ (المـدى) إن مرحلـة التفاوض على المادة الغذائية ووصـول البضـاعة لا تقـل عـن الشـهرين، مبيناً أن هذا التأخير يأتي لعدة أسـباب منها تباين أسعار بعض المواد بالإضافة إلى تأخر النقـل الداخلي ما بين الموانئ في البصـرة والمخـازن المعدة لخـزن مواد البطاقـة التموينيـة لافتـاً إلى وجـود تنافس بين الجهة الحكومية والأهلية في نقـل المـواد الغذائيـة الخفيفـة لأن الثقيلـة تأتـي على شـكل حاويـات إلى الميناء .

وأضاف الهيمص : إن النقل بين الشركة والـوكلاء أيضـا يأخـذ وقتا داعيـاً إلى ضرورة المراقبة الحكومية على عمليات توزيع وتعاقد البطاقة .

من جانبه قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النـواب في تصـريحات صـحفية إن سـوء إدارة ملـف البطاقـة التموينيـة اتعب الشـعب، مشـيرا إلى أن إدارة وزارة التجـارة لهذا الملف غير مقنعة.

وأضـاف شـريف أن وزارة التجـارة ملزمـة بتوفـير مـواد البطاقـة بشـكل كامـل وبنوعية جيدة لأن مبالغ مفردات البطاقة التموينية خصصت في موازنة العـام الحـالي" متعهـدا أن "اللجنـة سـتقوم باسـتجواب المقصـرين في الوزارة.

في غضـون ذلـك ألغـت وزارة التجارة ٤٩ وكالـة غذائيـة وطحين خلال شـهر شـباط الماضي بسـبب مخالفة وكلائها للضـوابط والتعليمـات، مؤكـدة استحداثها ثماني وكالات جديدة.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن دائرة التخطيـط والمتابعـة ألغت خلال شـهر شباط الماضي ٤٩ وكالة غذائية وطحين بسـبب مخالفـة وكلائهـا للضـوابط والتعليمـات مبينـة أن "الدائـرة قامت خلال الشـهر نفسـه بتدوير ١٠٠ وكالة ومنـح ٥٣ وكالـة ودمـج ٦٦ وكالـة واستحداث ثماني وكالات،

وكشفت في وقت سـابق عن تخصيص أربعـة آلاف مليار دينار ضـمن موازنة العام الحـالي لتغطية مفـردات البطاقة التموينية، لافتة إلى أن عدد المشـمولين بهـا يبلغ نحو ٣٢ مليون شـخص، فيما أشـارت إلى أنها سـتتجه لشـراء المواد الغذائية من المناشئ من دون وسطاء.

يذكـر أن غالبيـة المواطنـين يعتمـدون في غذائهم الأساسـي على ما يتزودون به عن طريق البطاقـة التموينية، وذلك منـذ بدء الحصـار الدولي علـى العراق في العـام ١٩٩١ وتشـمل مفـردات الحصـة التموينيـة للفـرد الواحـد، الأرز، والطحـين، والزيـت النباتـي، والسـكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف(للصغار)،والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص، وتقدر قيمـة هذه المواد بالنسـبة للفرد الواحد في السـوق المحلية بنحـو ١٠ دولارات مـن دون احتسـاب حليـب الأطفال، في حـين يتـم الحصـول عليهـا عـن طريق البطاقـة التموينيـة بمبلـغ ٥٠٠ دينار فقط.

شركة كويتية ترغب في تأسيس مصرف بالبلد

□ بغداد /متابعة المدى

كشـفت شـركة الظبـي للتجـارة والمقـاولات الكويتيـة عـن أنهـا تتفاوض حاليـاً مـع احـد البنوك الكويتية لإنشـاء وتأسـيس مصرف في العراق، مشيرة إلى وجود خطط استثمارية في محافظة البصـرة، خاصـة بعد أن أبدى المحافظ والمسؤولون اسـتعدادهم للتعاون.وقال رئيس مجلس إدارة شـركة الظبـي للتجارة والمقاولات الكويتيـة حسـين القطـان لـ"شـفق نيـوز" إن "القطـاع المصـرفي العراقي يعتـبر متخلفاً عن المسـتوى الذي وصلت إليه المصارف العالمية في حـين أن دور هذا القطـاع في المرحلة المقبلة مهم جدا بل هو حلقة رئيسـية في سلسلة الاستثمار في العراق.وأضـاف أن مـن المفترض أن يكون القطاع المصـرفي العراقـي قادراً علـى تلبية كل متطلبات المستثمرين سواء أكان مستثمراً محلياً أو أجنبيـا، ولديـه القـدرة في نقـل الأموال من والى العـراق من خلال ربط المصـارف العراقية والأجنبيـة ببعضـها وإعطـاء القروض إضـافة إلى كافـة الخدمـات المصـرفية التـي يحتاجهـا المستثمر".وأشـار القطان إلى أن الشركة بصدد إنشـاء بنوك عراقية بمشـاركة بنـوك من خارج العـراق وتجـري الآن مباحثات مـع احد البنوك الكويتية بهذا الشأن".وبين أن "القطاع الخاص الكويتـي والعراقي يمتلـكان إمكانيـات كبيرة، وعلى جهات الاختصاص في البلدين أن تعي أن قطار الاسـتثمارات لن ينتظـر كثيراً في الكويت أو يتوقـف طويـلاً في العراق".وذكر القطان أن شـركة الظبـي كان لها السـبق في دخول العراق ورصـد الاحتياجـات والمشـاريع رغـم وجـود صـعوبات ومخاطر في ذلك الحين، إلا أننا أردنا الوقوف بشـكل مباشـر على الأوضـاع وفرص الاستثمار هناك، ورصد الاحتياجات والمشاريع المتوقعة خلال سنوات، واليوم لدينا رؤى شاملة ودراسـات وافيـة للتحرك الفعلـي داخل العراق بالشـراكة مع القطاع الخـاص العراقي".وتابع أن لدى الشـركة خططا اسـتثمارية في محافظة البصـرة، خاصـة بعد أن أبدى محافظ البصـرة والمسـؤولين اسـتعدادهم للتعـاون معنـا وان يبدأ الهرم الاقتصـادي في العراق من البصرة".

وأوضـح أن مجـالات الاسـتثمار في العـراق متعددة وتشـمل كافـة القطاعات خصوصـاً في قطاع السياحة في مدينتي النجف وكربلاء، وان شـركة الظبي تنفذ مشـاريع في العراق وتسعى للفوز بمشـاريع أخـرى جديدة".ولفـت القطان إلى أن العراق وبعـد عقد من الإهمال والحروب والدمـار يعتـبر اليـوم أرضـاً بكـراً يتيـح لكل مستثمر أن يعمل ويكون رائدا ومبدعا في مجال عمله أو نشاطه، ومن خلال الدراسات والبحوث الميدانية والاقتصـادية التي قامت بها المجموعة في العـراق يتضـح جلياً أن العـراق بحاجة إلى بنية تحتية في جميع المجـالات والخدمات دون اسـتثناء".وحول رأيـه في هل يمكن أن يصـلح الاسـتثمار مـا أفسـدته السياسـة بـين الكويت والعـراق أجاب القطـان أن "الشـعبان الكويتي والعراقي تربطهما روابط اخوة ونسب والكثير مـن الصـفات المشـتركة واعتقـد ان كل كويتـي وعراقـي على قناعة تامة بأن غـزو الكويت جاء نتيجة حزب متهور كان مهيمناً على العراق.

البرلمان يعتزم استضافة محافظ البنك المركزي على خلفية "مصرف الوركاء"

□ بغداد / متابعة المدى

كشـف مصـدر برلماني عن نية مجلس النواب اسـتضافة محافـظ البنـك المركـزي العراقـي على خلفية قرار الأخير بفرض الوصـاية على مصرف الوركاء .وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب أمين هـادي لـ (البغدادية نيوز) : سنستضـيف محافظ البنك المركزي سـنان الشـبيبي كخطوة أولى لمعرفة أبعاد الموضوع وأسـلوب البنـك في التعامـل معـه .وأضـاف هـادي : نحن كمجلـس نواب حريصـون على حماية أموال المودعـين في المصـرف وتلقينا شـكاوى حول الموضوع مشـيراً إلى أن البنك المركزي هو المسـؤول عن المصرف لذلك تدخل البنـك المركـزي كان قانونيـاً لحمايـة رؤوس الأموال".وبـين هـادي أن الأزمـة بـدأت منـذ سـنتين عندما بدء مصـرف الـوركاء يتلكأ في تسـديد خطابات الضـمان الموجهـة للوزارات ما دفـع بالحكومة إلى سـحب ودائعها بشـكل سريع لتستمر التطورات والإجراءات وصولا إلى القـرار الأخـير للبنك المركـزي وهو فرض الوصاية على الوركاء

خبير يدعو إلى تطبيق النافذة الواحدة في الاستثمار

□ بغداد / متابعة المدى

دعا الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطون إلى ضرورة تهيئة قاعدة فكرية رصينة من خلال التعامل مع المستثمر بوعي وأخلاق عاليـة، مؤكـداً علـى أهميـة تطبيـق مبدأ النافـذة الواحدة في العملية الاسـتثمارية في العراق.وقال أنطون (للوكالة الإخبارية للأنبـاء) : يجـب منح الامتيـازات الكاملة للمسـتثمرين ووضـع التسـهيلات أمامهم من خـلال التعامل مع دوائر الدولة كدائرة الضـريبة العامـة أو المصـارف وغيرهـا، مشـدداً علـى ضـرورة خلـق بيئـة جاذبة للاسـتثمار في العـراق كـون البلـد بأمس الحاجـة إليها في الوقت الحالي.وأضـاف انطـون : إن نجـاح العملية الاسـتثمارية يتوقف على تطبيق مبـدأ النافذة الواحدة والتـي تعني منح المسـتثمر الإجازة كاملة داخل هيئة الاستثمار وبدون أية معوقات، وهذه تتطلب وجود قاعدة فكرية رصـينة مبنيـة علـى الثقافـة والأخـلاق والوعـي في التعامـل مع المسـتثمر عنـد مجيئه إلى العراق للاسـتثمار لاسيما من قبل موظفي دوائـر الدولـة كـون إجراءاتهـم المتعلقـة بالمسـتثمرين تعـد طـاردة للاسـتثمار وليست جاذبة .

تشكيل لجنة حكومية نيابية لتفعيل قانون الدفع الآجل

□ بغداد /متابعة المدى

أعلن عضو لجنة الخدمات النيابية عن اتفاق اللجنة مع وزارات المالية والنقل ووزارة البلديات على طرح قانون الدفع الآجل ودراسته في لجنة مشتركة تشكل من قبل الوزارات . وقال إحسان العوادي بحسـب (آكانيوز) إن لجنة الخدمات قررت تشـكيل لجنة تضـم وزارات المالية والنقل والبلديـات لتقـديم مقترحات جديدة بخصـوص تمرير قانـون الدفع الآجل". وأضـاف أن هذا القانـون بحاجة إلى أن يتلاءم مع السياسـة الاقتصـادية الخارجية للعـراق وأن لا يكبل العراق بمشـاكل القروض المالية.وأشـار إلى أن اللجنة سـتقدم توصـياتها إلى لجنـة الخدمات خلال الأسـبوعين المقبلين" ومن المؤمل تخفيضـه من ٣٧ مليار إلى ١٨ مليار دولار".ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشـركات الأجنبية وبخاصـة الكورية منها مشـاريع للبنى التحتية، كالمصـافي والمدارس، والمستشفيات، ومشـاريع المياه، بطريقة الدفع الآجل بواقع ٣٧ مليار دولار أميركي.ورفض مجلس النواب خلال دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك والذي يقضـي بمنح شـركات اسـتثمارية كبيرة مشـاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل عندما كانت العديد من دول العالم والصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة.

النفط : لا يوجد أي خلل بتنفيذ عقد الميناء العائم في البصرة

□بغداد / البصرة / متابعة المدى

نفـت وزارة النفـط وجـود أي خلـل في تنفيذ عقـد ميناء البصـرة العائم الذي تم افتتاحه خلال الشهر الحالي، وفيما أكدت أن هروب المسؤول بشـركة نفط الجنوب لم يكن بسـبب هذه القضـية، أشـارت إلى أن التحقيقات أثبتت عدم تلقي أي موظف رشوة من الشركة المنفذة للميناء.

وقـال المفتـش العـام في الـوزارة هـلال إسماعيل لـ"السـومرية نيوز" ، إن "عملية تنفيذ واسـتلام ميناء البصرة العائم تمت وفق الشروط التعاقدية وضمن التوقيتات المحددة"، نافيا "وجود أي خلل في عملية تنفيذ العقد".

وأضـاف إسـماعيل أن "عمليـة التعاقـد والإجـراءات المتعلقـة بالميناء، خضـعت لمراجعـة وتدقيق ديـوان الرقابـة المالية، فضـلا عن دائرة العقود والرقابة الداخلية في الأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء"، مشـيرا إلى أن "هروب المسـؤول بشـركة نفط الجنوب لم يكن بسـبب هذه القضية، وإنما بسبب إحالة ملف مخالفاته الإدارية إلى هيئة النزاهة قبل شهرين، بعد تنحيته من المسـؤولية وإنزال درجتـه الوظيفية، ونقله إلى شركة أخرى".

وكان النائب عن محافظة البصرة منصور التميمـي كشـف الخميـس الماضـي عـن هـروب مسـؤول كبـير في شـركة نفـط الجنـوب "لتورطـه بعمليـات فسـاد" بصفقات إنشاء المنصات البحرية لتصدير النفـط، فيمـا طالب بإقالـة المفتـش العام لوزارة النفط "لتقصيره".

واعتـبر إسـماعيل أن "عمليـة ربـط هذه القضـية بالشـخص المسـؤول ليـس صـحيحا، في وقـت يعـد إنشـاء الميناء نجاحا كبـيرا للعراق في زيادة صـادراته النفطية عبر المنفذ الجنوبي"، مشيرا إلى أن "التحريـات التـي تم إجراؤها من قبل دائـرة المفتش العام حول هذه القضـية لم تثبت تلقي أي موظف رشـوة من الشـركة المنفذة للميناء أو أي شركة أخرى".

وبـين أن التحقيقـات التـي تقـوم بهـا السـلطات الاسـترالية بهـذه القضـية لم تزودنا بـأي إثباتات والتنسـيق مسـتمر بهذا الشـأن"، لافتـا إلى أن "الميناء العائم لا يعـد مشـروعا وهميـا وإنما مشـروعا اسـتراتيجيا تم بتوقيتـات مطلوبـة وفق الشروط التعاقدية المتفق عليها".

وكانـت وزارة النفـط أكـدت، في الـ٨ من آذار الجـاري، أن الشـرطة الاسـترالية بـدأت تحقيقـا في موضـوع دفـع رشـوة من قبل شـركة ليتون الاسـترالية العاملة في مشـروع منصـات الميناء العائم في البصـرة، فيما أكدت الشـرطة الاسترالية أنهـا تحقق مـع الشـركة بعدما تبـين أنها تهربـت من دفـع الضـرائب عن صـفقاتها التي أجرتها مع العراق عبر تحويل أموال تلك الصـفقات إلى حسـابات شركة معفية مـن الضـرائب تعود لهـا، وهو مـا يعتبر مخالفـا لنظـام الشـركات العالميـة، فيمـا أوعزت دائرة المفتش العام بالوزارة، في ١٥ شـباط ٢٠١٢، بإجراء تحريات مبكرة والتي تشـمل مراجعة وتدقيـق إجراءات إحالة العقـد والتنفيـذ والمدفوعات المالية بموجب شروط العقد.

وأوضـح إسماعيل أن "الوزارة سبق وأن تعاقدت مع شـركة فوسـتر ويلـر العالمية للإشـراف على إنشـاء هذه الموانئ والتي تقوم بدراسـات المشـروع ومراحل تنفيذ وتسـليم تلـك الموانئ" ، مبينـا أن "مـن شروط العقد مع هذه الشركة هو التزامها بالأخلاقيـات والشـروط التعاقدية وعدم الإخلال بها والتعامل بشفافية نزاهة".

وأكد إسماعيل أن "الطرف الياباني اختار الشـركة لايتون لتنفيذ العوامة الخامسـة من القرض الياباني".

وسـبق أن افتتـح رئيـس الـوزراء نـوري المالكـي، في الـ١٢ شـباط الماضـي، أول منصـة عائمـة لتصـدير النفـط والتي تم إنشاؤها من قبل شركة لايتون البريطانية من أصـل خمـس منصـات عائمة تسـعى الـوزارة لإنشـائها، فيمـا أعلنـت وزارة النفط في الـ٢١ من الشهر ذاته، عن تأجيل تشـغيل المرفأ النفطي في البصـرة بسبب سـوء الأحـوال الجويـة، لافتـة إلى أنهـا تسـعى إلى افتتاح ميناءيـن عائمين خلال العام الحالي.

وأعلـن نائـب رئيـس الـوزراء لشـؤون الطاقة حسـين الشهرستاني، في الخامس من آذار الحـالي، أن إنتاج النفط العراقي ارتفع إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا، فيما أكد أن التصـدير عبر الميناء العائم الأول سيبدأ خلال ثلاثة أيام.

إلى ذلـك حـذرت حكومة البصـرة المحلية الجهـات المعنيـة مـن التعـاون مع شـركة غاز البصـرة لرفع مجلس المحافظة دعوى قضائية ضدها.

وقـال رئيـس مجلـس محافظـة البصـرة صـباح حسـن البزوني لوكالـة الفرات نيـوز "نحـذر كل الجهـات المعنيـة مـن التعاون مع شركة غاز البصرة لأن مجلس المحافظـة رفـع دعوى قضـائية ضـدها". وكان البـزوني ، قـد أعلن في وقت سـابق عـزم المجلـس رفـع دعوى قضـائية ضـد وزارة النفـط لإبرامها عقـوداً نفطية دون علم الحكومة المحلية في البصـرة معتبرا ذلك مخالفة قانونية .

وأضـاف البزوني : إن المادة ١١٢ من الدسـتور تنص على مشـاركة الحكومات المحليـة للمحافظات غير المنتظمـة بإقليم في إدارة شـؤون واسـتثمار الـثروات النفطيـة والغاز، مبينـاً أن المادة المذكورة تتضـمن فقرتـين الأولى تشـمل الحقـول الحالية والثانية تُعنى برسـم السياسـات الإسـتراتيجية في إدارة الثروات .

وأكد البزوني أن الحكومة المحلية ستتخذ الإجـراءات القانونيـة بحـق الشـركات التـي أبرمـت عقـوداً مـع وزارة النفـط دون علـم الحكومـة المحليـة، منوهـاً إلى أن عقود الشـراكة التـي تم إبرامها ما بين شـركة شـل وميتسوبيشي و شـركة غـاز البصـرة دون علم أو إشـعار مجلس محافظة البصرة بها مسبقاً".

وجـرى في ٢٧ /١١ /٢٠١١ حفـل توقيع عقـد بـين وزارة النفـط وشـركتي شـل وميتسوبيشـي المتضـمن إنشـاء شـركة غـاز البصـرة المكونـة مـن شـركة غـاز الجنـوب التابعة للحكومـة العراقية (٥١ ٪)، وشـركتي شـل وميتسوبيشـي (٤٩ ٪)، لجمـع الغاز الخام مـن حقول الرميلة والزبـير وغـرب القرنـة في البصـرة وتحويله إلى منتجات ذات قيمة.

وتعمل في محافظة البصرة، عشر شركات نفطيـة دوليـة مـن أبرزهـا شـركة أينـي الايطالية في غرب البصـرة، وشركة شل، وشركة لوك اويل وشركة اكس موبيل في مناطق شـمال البصـرة، فضـلا عن خمس شركات تختص في مجال استثمار الغاز.

وتعد محافظة البصرة مركز صناعة النفط في العـراق وهـي تمتلـك ثلثـي احتياطي النفـط في البـلاد البالـغ (١٤٣) مليـار برميل، وتبلـغ صـادراتها النفطية (١,٩) مليون برميـل يومياً من مجمل صـادرات النفـط الخـام البالغـة(٢,٩) مليـون، كما تضـم أربعـة حقـول عملاقـة لاسـتخراج الغاز من بين ستة حقول عراقية.